جامعة 08ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

د. بوعزيز ناصر ا.محاضر د. حملاوي حميد ا.محاضر

nacerbouaziz20@gmail.com

**عنوان المداخلة: حتمية تنويع مصادر الاقتصاد الجزائري الواقع والمأمول.**

**ضمن فعاليات الملتقى الوطني :**

**الملخص:** إن حل إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر يقتضي في المقام الأول تسييرا أمثلا لمواردها الطبيعية بصفة عامة ومواردها النفطية على وجه التحديد،اعتبارا لخصوصية هذا المورد الذي يمثل ثروة ناضبة من جهة ، وكذا تراجع أسعاره بشكل كبير الأمر الذي ترتب عليه تراجع الموارد المالية للدولة من جهة ثانية .

إن حق الأجيال المقبلةفي التمتع بثروات و موارد الوطن يتطلب ضرورة تفكير الجيل الحالي في الانتقال من وضع يتميز بالاعتماد على العوائد النفطية (اقتصاد ريعي ) إلى وضع جديد يعتمد الاقتصاد فيه على تنوع المصادر وتنوع الأنشطة الإنتاجية، أي الانتقال من اقتصاد قائم على استغلال الموارد إلى اقتصاد جديد يخلق الثروة وينمي الموارد.

**مقدمة:** اعتمدت الجزائر على القطاع النفطي كمحرك للاقتصاد ، وهو خيار أثبت هشاشته من الناحية الإستراتيجية وأصبح محل انتقاد واسع مؤخرا بسبب ظهور تبعاته الاقتصادية المكلفة، إضافة إلى عدم استغلال الوفرة المالية بشكل جدي لتنويع الاقتصاد وعدم جعله رهينة تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.
فالفلاحة الجزائرية غير متطورة والسياحة شبه منعدمة أما قطاع الخدمات فلا يزال ضعيفا. وباستثناء النفط والغاز تبقى صادرات الجزائر من المواد الأخرى دون المستوى المطلوب.

إن المشكل المطروح هو أنه حتى لو أرادت الدولة الانخراط في ورشة تنويع مصادر الاقتصاد الجزائري، فأن هذه العملية ستتطلب سنوات من العمل كما انها ستنطلق من القاعدة المالية التي سيوفرها تصدير النفط .

أمام هذه التحديات وفي ظل تراجع الوضع الاقتصادي الجزائري وتهاو غير متوقع لأسعار الذهب الأسود إلى ادني مستوياته ، تجد الجزائر نفسها مرغمة على بناء نهضة تنموية فعلية اذا توافرت الإرادة السياسية ، فليست إمكاناتنا السياحية والفلاحة اقل شأن مما تمتلكه دول من مثل تركيا والشقيقتين تونس والمغرب التي حققت قفزات تنموية باعتمادهم السياحة مثلا مصدر أساسي من مصادر الدخل الوطني
وسنحاول في هذه المداخلة الاجابة على التساؤلات التالية:

- ماهي خصائص الاقتصاد الجزائري المعتمد على الريع البترولي؟
- ماهي مرتكزات و مقومات تنويع مصادر الاقتصاد ؟
- ماهي البدائل الحوية امام الاقتصاد الجزائري؟

**اولا – الاقتصاد الجزائري الواقع و الخصائص:** يمكن التعرض لخصائص الاقتصاد الجزائري من خلال النقاط التالية

1- تستفيد الجزائر من ريوع ناتجة عن زيادة إنتاجية الآبار النفطية المحلية، ونتيجة للعلاقة العضوية بين الدولة وشركاتها النفطية تصبح الدولة الوسيط الرئيسي بين القطاع النفطي وبقية قطاعات الاقتصاد .وبعد تجميع الإيرادات تقوم الدولة بتوزيعها عن طريق الإنفاق العام، وبما أنه يمثل نسبة معتبرة من الدخل الوطني، فإن تخصيص هذه الموارد على مختلف الاستعمالات الممكنة سيحدد كيفية التطور المقبل**(1)**.
2- يتميز الاقتصاد ألريعي بوجود موارد مالية مهمة «L'économie rentière » خارجية وغير مرتبطة بالإنتاج، قد يؤدي عدم التحكم فيها إلى حدوث سلوكيات ريعية غير مشجعة للإنتاج المحلي، فالرهان السياسي والاقتصادي الوطني لا يتمثل في السعي نحو تحقيق الفعالية الإنتاجية بقدر ما يسعى إلى التحكم في رقابة الريع وفي كيفية توزيعه.
3- تاتير سياسات توزيع الريع على تشكيلة النظام السياسي والاقتصادي وعلى تراكم رأس المال في القطاع الخاص فيصبح الاقتصاد مرتكزا على القطاع ألريعي ومهمشا للقطاعات الإنتاجية الأخرى، الأمر الذي دفع السلطات إلى تبني سياسات تنويع الاقتصاد التي فشلت في تحقيق هدفها في كثير من الحالات**(2)**.
4- ضعف التحولات الهيكلية ، فرغم الاستثمارات الكبيرة التي قامت بها الدولة في القطاعات الصناعية إلا أنها بقيت دولة ريعية تعتمد اعتمادا شبه كاملا على ما تجنيه من تصدير مواردها الأولية.

5- لا تعتبر الموارد البترولية في حقيقة الأمر تدفقا للموارد الدخلية في المستقبل، وإنما يمثل القيمة النقدية لمخزون معطى من رأس المال المحول من حالة احتياطيات بترولية إلى حالة أصول مالية، فالتنمية لا يمكن ضمانها إلا في حالة تحويل هذه الأصول إلى قاعدة مداخيل دائمة

6- تعاني جل الاقتصاديات النفطية ومن بينها الجزائر من عدة إختلالات على مستوى المتعاملين الاقتصاديين وعلى مستوى المؤسسات Les institutions والتي تضاف إلى الإخفاقات التقليدية للأسواق وعدم كفاءة القطاع الخاص في تحقيق النمو والقيام بالتصنيع في الاقتصاديات الريعية(3)

البحث عن الريع لا يكون فقط نتيجة الضوابط الحكومية وتدخلاتها، بل يمكن أن ينجم أيضا عن تحرير السوق وعن و الخوصصة مثلما نشهده حاليا في بعض بلدان الاقتصاد الانتقالي، حيث تتجلى آثار هذا التحرير في تزايد ظاهرة الفساد وانتشارها بشكل مطرد.(4)

**ثانيا- مرتكزات تنويع مصادر الاقتصاد الوطني(النموذج الاقتصادي الجديد)**

تسعى الجزائر الى تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول العام 2030، مع تحقيق حلم الأجيال المتعاقبة منذ الاستقلال في رؤية اقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير، أن الجزائر حيث تبنت نموذج اقتصادي يرتكز من جهة على مقاربة مستجدة لسياسة الموازنة لتغطية الفترة 2016-2019، ومن جهة أخرى، يقوم على آفاق لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في أفاق 2030.

**1- المقاربة المستجدة للسياسة الموازنة: يبرز النموذج اهداف رئيسية في افاق العام 2019:**

- تطوير موارد الميزانية العادية لجعلها قادرة على تغطية النفقات الرئيسية للتسيير.
- خفض محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة.
- حشد لموارد إضافية لازمة من السوق المالية الداخلية

**2- مقاربة تنويع والتحول الاقتصادي:** حدد النموذج الجديد جملة من الأهداف الدقيقة في المرحلة الثانية 2020-2030.(6)

- تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج الداخلي الخام في حدود 6.5% سنويا خلال الفترة 2020-2030، بالإضافة مضاعفة الناتج الداخلي للفرد بواقع 2.3 مرات خلال ذات الفترة( حوالي 11500 دولار في العام 2030 على أساس الداخل الحالي)، ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة ( من 5.3%في العام 2015 إلى 10% من الناتج الداخلي الخام عام2030 ).
- وهدف النموذج أيضا إلى تحديث القطاع الزراعي بما يسمح بالوصول إلى تحقيق أهداف الاكتفاء الغذائي، وتنويع الصادرات، إلى جانب تحول طاقوي يسمح أساسا بخفض بمعدل النصف معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة (6% في العام 2015 إلى 3% في 2030)، فضلا عن تنويع الصادرات بما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

- ويستهدف النموذج تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة، وذلك من خلال ثلاثة مراحل للنمو:

أ- مرحلة الإقلاع (2016-2019) :وهي مرحلة ستطبع برفع جميع المؤشرات القطاعية إلى المستويات المستهدفة.

ب-مرحلة التحول (2020-2025) :وتسمح هذه المرحلة بإنجاز قدرات استدراك الاقتصاد .

ج-مرحلة الاستقرار(2026-2030) : وهي المرحبة التي يتمكن فيها الاقتصاد الوطني استغلال القدرات الاستدراكية التي تراكمت ومختلف المتغيرات الاقتصادية وتوظيفها لصالح استقراره.

**3- سبل تجسيد نموذج التنويع الاقتصادي و السياسة الاقتصادية المستهدفة :**

**3-1- سبل تجسيد نموذج التنويع الاقتصادي:**

**دينامية القطاعات المطلوبة :**على المستوى القطاعي يتوجب التنويع بتنمية فروع نشاط جديدة بما يسمح باستخلاف القطاع الطاقوي والبناء والأشغال العمومية، مما يتطلب تسريع النمو.

الهدف بالنسبة للصناعة خارج قطاع المحروقات هو بلوغ 10% من القيمة المضافة في حدود 2030، ولبلوغ هذا المستوى يتطلب إنتاج قيمة مضافة صناعية بمعدل معتبر، فيما مقابل معدل نمو للقطاعات الأخري يتراوح بين 6.5-7.4 %لقطاع الخدمات، على اساس أن حصة الأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام ستتراجع لصالح قطاع صناعات الذكاء الذي سيبلغ نموه 1.7% خلال الفترة المرجعية.

**تعزيز نظام الاستثمار :**تعزيز أنظمة الاستثمار من أجل تحقيق التحول الهيكلي الذي يتوجب ربط النمو في قطاع خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر. وفي هذا الإطار يتوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية للعوامل التي تسمح لنفس معدل الاستثمار الكلي في الاقتصاد بتحقيق نمو أعلى، وهو ما يجعل من ضرورة العمل على استهداف القطاعين الخاص والعمومي أيضا، مما يتوجب تدخل جديد من خلال الميزانية بداية من العام 2025 بشكل تدريجي من أجل خفض نفقات التجهيز المسجلة فيلا ميزانية الدولة شريطة وضع نظام استثمار وطني في التجهيزات العمومية بإشراك نموذج الشراكة العمومية الخاصة(PPP) ، وهذا يتطلب(6):

-تحرير الاستثمار الخاص في القطاعات المولدة للنمو.

-سياسة قوية للتحويل التكنولوجي وتكثيف العلاقة بين الجامعة والمؤسسة.

-**الاستدامة الخارجية** تمثل تحديا رئيسا في المرحلة القادمة وفي ظل الاطار الاقتصادي الذي يتسم بتسارع النمو وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات. وسترتبط الواردات بوتيرة نمو الناتج الداخلي الخام الذي سيسجل نموا بـ6.5% سنويا، فيما حين ستكون الصادرات مرتبطة بالمحروقات الذي سيكون نموه 3% خلال السنوات الأولى للتحول. على اعتبار أن الصادرات خارج المحروقات لن تكون جاهزة إلا بعد قترة معينة. وعليه سيتم تحقيق توازن المعادلة من خلال نموذج للفعالية الطاقوية وتنمية الطاقات المتجددة لتوفير فائض طاقة احفورية قابل للتصدير، ومن جهة ثانية تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات من مصادر زراعية وصناعية و خدماتية. مع العلم أن وتيرة الصادرات خارج المحروقات واستيراد المواد الطاقوية خلال السنويات الأخيرة، لن يمكن تحملها بداية من العام 2020.

**3-2- السياسة الاقتصادية المستهدفة:** تعتمد السياسة الاقتصادية الجديدة القادرة من وجهة نظر حكومية على تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر على العناصر التالية(7) :

- تحفيز المقاولاتية في الجزائر

- تمويل الاستثمار :من أجل تحقيق رؤية 2030 يتطلب تقييم سريع للاستثمار الخاص خارج المحروقات .من خلال مراجعة سريعة لنظام الاستثمار الوطني في التجهيزات العمومية، إصلاح سريع للنظام البنكي، تطوير سريع لسوق رؤوس الاموال.

-السياسة الصناعية والتنويع

- تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي وإدماجه

-ضمان الأمن وتنويع المصادر الطاقوية

-حكامة النموذج الاقتصادي الجديد.

**ثالثا – البدائل الحوية أمام الاقتصاد الجزائري:** إن ضمان بديل اقتصادي حيوي وأفضل خارج المحروقات يتطلب الاهتمام و العناية الكافية بمجالات عديدة ومتنوعة و ترقية و تطوير الاستثمار فيها من خلال تفعيل العناصر الستة السالفة الذكر و محاولة تجسيدها على ارض الواقع برؤية واقعية بعيدة عن التضخيم و الهالات الإعلامية ونذكر من هذه المجالات على سبيل المثال وليس الحصر:

**مجال الفلاحة :** حيث يتعين ضمن هذا المجال القيام بعملية احصاء شاملة الغرض منها وضع بنك معلومات يتم الوقوف من خلاله على نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات الموجودة التي تواجه القطاع (8).

- تطوير الصناعات الغذائية بما يتماشى مع المورد المحلي و خصوصيات كل منطقة .

–البحث ضمن السبل العلمية الممكنة لتطير طرق الزراعة المروية وزيادة رقعتها الأمر الذي من شأنه المساهمة في إعادة تأهيل المستثمرات الفلاحية ذات الصبغة العائلية، والعمل على تشجيع المنتوج المحلي بما يتماشى مع الخصائص المناخية و نوعية التربة في كل منطقة .

– البحث ضمن الأنظمة الإنتاجية التي تتوافق والظروف المناخية للمناطق الصحراوية (الواحة) قصد تطوير القطاع بها مع العمل على حل مشكلة النقل .

– دراسة مشكل السبخة (التملّح) لإعادة دمجِها ضمن القطاع.

– استغلال الطاقات البديلة كمصدر للطاقة أو الغاز لبعث النشاط الفلاحي.

– منح عقود الملكية للفلاحين المستثمرين.

العمل لضمان وصول برامج الدعم الفلاحي للفلاحين الحقيقين

–تطوير سبل تخزين المحاصيل و المنتوجات الزراعية بما يضمن عدم تعرضها للتلف .

**في مجال السياحة**

تعد السياحة ضمن البدائل الحيوية ، فكثير من الدول تعتمد على هذا القطاع كمورد هام للثروة مما جعلها تعمل على تطويرها وتحسين مخرجاتها .

وقصد النهوض بهذا القطاع على أحسن وجه يتعين أن تراعي جميع المخططات التنموية الولائية والبلدية هذا الجانب سيما من حيث (9) :

– وضع خطط لمنع تأثير بناء السكنات الحديثة على طمث التراث العمراني السياحي و ترميم هذه الأماكن و المعالم الأثرية. وذلك بإشراك المجتمع المدني ، الجمعيات المحليّة و كل الهيئات الناشطة في القطاع من مثل المركز الوطني لحماية التراث التاريخ و الديني.

– تشجيع المبادرات الهادفة إلى الرقي بالقطاع السياحي التي تهدف الى المحافظة على الصناعات التقليدية و النمط العمراني و التقاليد و العادات.

– توفير الأمن ويتبعه وجود بيئة مستقرة ، ويعد هذا من أولويات نجاح اي عمل سياحي .

– بناء قاعدة فندقية متينة أو تمويل الحكومة لأي مشاريع فندقية خاصة تعزز من الفعل السياحي وتنميه لان هياكل الاستقبال السياحي تعد الركيزة الأساسية لتطوير القطاع .

**المراجع و الهوامش:**


1-1 Blandine Destremau , « Formes et mutations des économies rentières au Moyen- orient :Egypte, Emirat arabe unis, Jordanie, Palestine, Yémen ». In Revue Tiers Monde, N° 163, Juillet-Septembre 2000, Tome XLI,PP . 489

.

2- ناجي بن حسين ،التنمية المستدامة في الجزائر و حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد، مجلة الاقتصاد والمجتمع العدد5 ،2008.

3- ناجي بن حسين ، مرجع سابق.

4- عرفان الحق، تنظيم المشروعات والتغيرات التكنولوجية والقدرة التنافسية الدولية، الفصل الثالث من القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية، صندوق النقد العربي، سلسلة بحوث 7أكتوبر 1999 أبوظبي .ص - 90 .

5- http://aljazairalyoum.com2017/04/10 الخطوط–العريضة–لنمو الاقتصادي الجديد

6- نفس المرجع السابق.

7- عبد الوهاب بوكروح، توصيات لمواجهة الأزمة وتحقيق الإقلاع http://aljazairalyoum.com بتاريخ 2017/03/23.

8- السياحة والفلاحة بدائل الاقتصاد الجزائري الأحد 9 /03/ 2017 http://www.elwatan.com

9- ولد الصديق ميلود، بدائل حيوية أمام الاقتصاد الجزائري، http://aljazairalyoum.com